الاسم و اللقب: د. فارس عليوي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-

البريد الإلكتروني:aliouifaris@yahoo.com

عنوان المداخلة : "الفقر و البيئة"

الملتقى الدولي الأول بعنوان : " المواطنة و البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ".

ملخص المداخلة : إن الأخطار التي تهدد البيئة بشكل متزايد جعلت المجتمع الدولي يتحرك لحمايتها و الحفاظ عليها لمصلحة الأجيال المستقبلية. إلا أنه نظرا للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتردية لغالبية دول العالم خاصة انتشار الفقر بشكل كبير فيها. هذا ما جعل دول العالم الثالث تنادي بضرورة إعطاء الأولوية في مكافحة الفقر، لأنه أحد أسباب التدهور البيئي بل تم وصفه بأنه أسوأ أشكال التلوث. ففي ظل هذه الظروف و الأوضاع كيف لنا أن نقنع الفقراء بضرورة حماية البيئة و هم أصلا ملوثين. و كيف لنا أن نقنعهم بمشكلة لم يتسببوا فيها كالتغير المناخي، أو بمشكلة قد تبدو في نظرهم بسيطة مقارنة بما يعانونه من حرمان لمختلف الحقوق. فالعلاقة بين الفقر و حماية البيئة هي علاقة طردية، و هو ما تم التركيز عليه في أجندة القرن الحادي و العشرين أين تم وضعهما كأحد أهم أهداف الألفية.

الكلمات المفتاحية : حماية البيئة، الفقر، الوعي البيئي.

Abstract : The threats to the environment have increasingly made the international community move to protect and preserve it, for the benefit of future generations. However, due to the deteriorating economic and social conditions of the majority of the countries of the world ,especially the widespread poverty in them .This made the third world countries call for giving priority to the fight against poverty, it is one of the causes of environmental degradation that has been described as the worst form of pollution. Under these circumstances, how we can convince the poor world by the need to protect the environment which is already polluted. How can we convince them of a problem they did not cause it, such as climate change ? or a problem that may seem simple in their eyes compared to the deprivation of their various rights . The relationship between poverty and environmental protection is clear, that’s why it mentioned as the most important goals of the millennium in the twenty-first century agenda.

Key words : environment protection, poverty, environmental awareness.

مقدمة: إن الأخطار البيئية المتزايدة جعلت المجتمع الدولي يحول اهتماماته نحو ضرورة حماية البيئة. فاستمرار الأوضاع على ما هي عليه من شأنه أن يضع حقوق الأجيال المستقبلية و الحياة على كوكب الأرض في خطر كبير. فالعديد من المخاطر كالتغير المناخي، ثقب طبقة الأوزون، تلوث البحار و المحيطات و التلوث بمختلف أشكاله، قطع الأشجار و غيرها، أصبحت تهدد مختلف حقوق الإنسان.

فمنذ مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972 برز اتجاهان في مسألة حماية البيئة، دول متقدمة تركز على مسألة حماية البيئة و دول نامية تعطي الأولوية للتنمية على حساب البيئة نظرا لأوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية. و أكبر ما تعانيه هذه الدول الفقر الذي ينتشر فيها بشكل كبير. و الهوة في مستوى المعيشة بين الشمال و الجنوب في تزايد مستمر، نظرا للتوزيع غير العادل للثروات الطبيعية و احتكار التكنولوجيا من طرف الدول المتقدمة.

إن الفقر يؤثر على مسألة حماية البيئة بل يجعل هذه الأخيرة صعبة التحقيق. فلا يمكن لأي سياسة بيئية أن تنجح في حالة عدم وجود تنمية. فالفقر يدفع الأشخاص إلى ممارسة أنشطة تضر بالبيئة لكسب رزقهم، كقطع الأشجار سواء لتوسيع الأراضي الزراعية أو لصناعة الأخشاب و لغيرها من الأغراض. فلا يمكن إقناع هؤلاء في ظل أوضاعهم المعيشية الصعبة أن قطع الأشجار سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الغازات الدفيئة في الجو. ثم إن أغلب من المشاكل البيئية تسبب فيها الأغنياء، فكيف للأغلبية المتمثل في الفقراء أن تضحي بحاجاتها الأساسية في سبيل إصلاح ما هدمته أنشطة الأغنياء.

يعيش أغلب الفقراء في بعض الدول النامية حياة بدائية تفتقد لأدنى شروط الحياة، بحيث لا يوجد الأكل الكافي، لا ماء نظيف، لا يوجد صرف صحي، لا طرقات، لا تعليم. فبيئتهم الخاصة بحد ذاتها ملوثة فكيف يمكن إقناعهم أن ما يلقونه من مخلفات في الأنهار أو المحيطات سيؤدي إلى تلويثها. أو كيف يمكن أن نقنعهم أن الصيد في بعض الأوقات أو الصيد الجائر سيؤدي إلى المساس بالتنوع البيولوجي. فهل يمكن حقيقة إقناع الفقراء بالانخراط في حماية البيئة ؟ أم أن مسألة الوعي البيئي أو التربية البيئية مرتبطة بالمستوى المعيشي للفرد و هو ما يجعل مسألة حماية البيئة متوقفة على تحقيق التنمية أولا؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

أولا: الفقر في العالم

ثانيا: الفقر في مختلف الجهود البيئية الدولية

ثالثا: الوعي البيئي و الفقر

رابعا: علاقة التهديدات البيئية بتزايد الفقر

أولا: الفقر في العالم

تعاني الدول النامية من الفقر، فبعد استقلالها وجدت نفسها أمام ظروف قاسية. فالاستعمار عمل على استنزاف مختلف ثرواتها الطبيعية، و بعد جلائه بقيت الدول الاستعمارية مسيطرة على اقتصاديات هذه الدول. فتشير الإحصائيات إلى أن الدول النامية لا تستفيد من ثرواتها الطبيعية إلا بنسبة ضئيلة جدا تقدر

ب 15% من مجموع ثرواتها الطبيعية. فالاستفادة الحقيقية من هذه الثروات بقيت حكرا على الشركات الأجنبية فقط.[1] هذا ما جعل الدول النامية تنادي إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقات شمال-جنوب، من خلال الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

إن الدول النامية لها الحق في التمسك بالتنمية كأولوية على المسائل الأخرى بما فيها البيئية، و هو ما بينه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994. فقد أوضح أكبر الدول في العالم التي تعاني من الفقر، فتصدرت الهند هذه القائمة بما مجموعه 350 مليون فقير، الصين 105 مليون، بنغلاديش 74.2 مليون، البرازيل 72.4 مليون. فهذا الفقر هو في تزايد مستمر ماعدا بعض الدول التي استطاعت أن تخفض منه. مع ملاحظة تراجع الفقر المدقع في العالم.[2] فالهند، الصين و البرازيل هي من الدول الناشئة حاليا و التي تساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة الغازات الدفيئة في العالم، فهل من العدالة مطالبتها بتخفيض غازاتها في ظل الفقر الذي تعانيه؟ فالعالم يحتاج للتعاون من أجل تمويل التكيف مع هذه المخاطر من أجل فقراء العالم.

تعاني الدول النامية من العديد من الأزمات، فشعوب الدول المتقدمة لا تشعر بأهمية و قيمة المياه النظيفة و الصرف الصحي للوقاية من العديد من الأمراض. فبالرجوع إلى أكثر من مائة عام إلى الوراء نجد أن أهم العواصم الأوروبية المتقدمة حاليا كانت تعاني من العديد من الأمراض نتيجة غياب المياه النظيفة و شبكات الصرف الصحي. فكانت حمى التيفوئيد، الدوسنطاريا و الإسهال تهدد الصحة العامة، بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال. و هو ما تعاني منه الدول النامية حاليا. فتشير الإحصائيات إلى أن 1.1 مليار شخص لا يحصلون على المياه النظيفة في العالم، و تبرز هذه الإشكالية أكثر في إفريقيا جنوب الصحراء و في آسيا.[3] و تعاني هذه الدول أيضا من افتقاد للصرف الصحي، و على ذلك فهي لا تزال تتخبط في مختلف الأمراض المزمنة. فما يقارب من 2.6 مليار شخص أي بما يقدر بنصف سكان الدول النامية لا يمتلكون مرافق الصرف الصحي الأساسية.[4]

ثانيا: الفقر في مختلف الجهود البيئية الدولية

مع بروز المشاكل البيئية و تحرك المجتمع الدولي للتصدي لها من خلال المؤتمرات الدولية، فكانت البداية مع مؤتمر استوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972. أين رفضت الدول النامية كلها تجاهل مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية و التركيز فقط على أمور ثانوية بالنسبة لها، و لم تتسبب فيها كحماية البيئة . و قد عبر رئيس الوزراء الهندي على ذلك خلال مؤتمر استوكهولم بقوله:**"نحن لا نتمنى إفقار البيئة مجددا و لكن لا يمكن أن ننسى الفقر القاتم لأعداد كبيرة من الأفراد ... كيف يمكن لنا أن نحدث أولئك الذين يعيشون في القرى و الأحياء الفقيرة حول حماية المحيطات، الأنهار، الهواء النظيف و حياتهم الخاصة كلها ملوثة. فالبيئة لا يمكن تحسينها و حمايتها في ظل انتشار الفقر. و لا يمكن القضاء**

---

(1): الأمين شريط، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص، ص 95، 96.

)2(: Human Development Report 1994, United Nations Development Programme, Oxford University Press, New york, 1994, p 73.

(3): تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو أبعد من الندرة: القوة و الفقر و أزمة المياه العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2006، ص 05. متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org

(4): نفس المرجع، ص 05.

على الفقر من دون استخدام العلم و التكنولوجيا."[1] و أضافت رئيسة الوزراء بقولها أن الفقر يعتبر أسوأ أشكال التلوث.[2]

فخلال هذا المؤتمر لم يكن بالإمكان تجاهل مطالب دول العالم الثالث، و على ذلك تم النص على ضرورة مراعاة ظروف الدول النامية. فأكد المبدأ التاسع منه على أن العديد من المشاكل البيئية سببها عدم وجود تنمية في بعض الدول، و لا يمكن حل هذه المشاكل إلا من خلال التنمية بتقديم مساعدات تقنية و مالية لهذه الدول. [3] و قد أكد على ذلك مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر ، فمن خلاله أكدت الدول النامية أنها غير مستعدة لوضع قيود على خياراتها الاقتصادية. فإدراج مسألة حماية البيئة في مختلف سياساتها الاقتصادية يتطلب أموال إضافية و هو ما يرهن حظوظها في تحقيق التنمية.[4]

و في مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992 ظهر واضح أن هناك تقبل من طرف الدول لمعالجة المشاكل البيئية لكن عدم إهمال حاجياتها، و على ذلك فقد حصل توافق بين مختلف الدول حول ضرورة انتهاج تنمية مستدامة. و قد انبثق على هذا المؤتمر خمسة وثائق أساسية هي : أجندة القرن الحادي و العشرين، إعلان ريو حول البيئة و التنمية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي، اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي و مبادئ ريو حول الغابات.

نص المبدأ الخامس من إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة و التنمية لعام 1992 على ما يلي:**" تتعاون جميع الدول و جميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال آفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة و تلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل".** و أضاف المبدأ السادس بنصه **:" تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية و احتياجاتها الخاصة لاسيما أقل البلدان نموا و أضعفها بيئيا. و ينبغي للإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة و التنمية أن تتناول أيضا مصالح و احتياجات جميع البلدان".**[5]

من أهداف أجندة القرن الحادي و العشرين القضاء على الفقر و هو ما تم تكريسه في الفصل الثالث منه. كما أن هذا الهدف يعتبر من أولويات الدول في العديد من الاتفاقيات البيئية نذكر منها ما يلي: الفقرة السابعة من المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي، الفقرة 19 من ديباجة و الفقرة الرابعة من المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية التصحر في الفقرة الثامنة من ديباجتها و الفقرة الثانية من مادتها الرابعة، المبدأ السابع من مبادئ الغابات.[6] كما ورد في إعلان واشنطن بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، أن التصدي للأنشطة البرية المؤثرة على المناطق

---

(1) :Paolo Galizi, Alena Herklotz, Environment and development : friends or foes in the 21st century ?, in, Malgosia Fitzmaurice et al, Research Handbook on international environmental law, Edward Elgar publishing Limited, 2010, p 69.

(2) : Ibid, p 71.

(3): أنظر المبدأ التاسع من إعلان استوكهولم حول البيئة البشرية لعام 1972.

(4): زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 27 /2013/02 ، ص 60.

(5) : أنظر المبدأ الخامس و السادس من إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة و التنمية لعام 1992.

(6): إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية: التطبيق و التنفيذ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجنة التنمية المستدامة، الدورة الخامسة، 7-25 نيسان/أبريل 1997، ص 11.

الساحلية و البحرية يتوقف على ضرورة مكافحة الفقر. و تشير خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية أن تحسين فرص الأفراد في الحصول على الغذاء يتوقف على مدى مواجهة الفقر في العالم.[1]

و في سبتمبر عام 2000 وقعت 189 دولة على إعلان الأمم المتحدة للألفية، و تم تحديد ثمانية أهداف أساسية و في مقدمتها القضاء على الفقر و الجوع في العالم.[2] و في قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا عام 2001 حول التنمية المستدامة، تمسكت الدول النامية بضرورة إدراج الفقر كأولوية بالنسبة للدول النامية نظرا لظروفها الاجتماعية و الاقتصادية. بحيث طرح تساؤل حول كيفية الاهتمام بأمور ثانوية بالنسبة لها أمام ما تواجهه من صعوبات خاصة مسألة الفقر فيها. فالرئيس الجنوب إفريقي مبيكي في هذه القمة عبر عن هذا بأنه فصل عنصري عالمي، فالأفراد في العالم مقسمون بين شمال يملكون كل مقومات الحياة، و آخرون يقطنون في جنوبها لا يملكون أدنى شروط الحياة.[3]

دعى العديد من الممثلين في مختلف المؤتمرات إلى تغليب المصالح التنموية، و قد عبر على ذلك أحدهم:" دعونا نأكل و نموت ملوثين". كما حذر كل من السفير (Ceylon) و مندوب زامبيا من الاهتمام بسبب يبدو وهمي و هو الدخان المتطاير في الجو، دون التحرك و تقديم الإعانات اللازمة للتخلص من الفقر في العالم.[4]

و في مختلف الجهود البيئية الدولية لمواجهة التغيرات المناخية الحالية رفضت بعض الدول المتقدمة التي تتمتع بمستويات عالية من حيث المعيشة بالنسبة لأفرادها للالتزام بما تم الاتفاق عليه في بروتوكول كيوتو، و اتفاق باريس مؤخرا بإعلان ترامب الانسحاب منه مفضلا مصالح بلاده الاقتصادية على حساب البيئة العالمية. فكيف يمكن مطالبة الشعوب الفقيرة بضرورة الانخراط في مثل هذه الجهود البيئية العالمية؟ فالهند التي تعتبر أكبر دولة تعاني من الفقر في العالم تحتاج لمزيد من الانبعاثات الغازية و لمزيد من التلويث الذي بمكنها من مكافحة الفقر. و على ذلك فإن مركز الدراسات البيئية الهندي اعتبر أن القيود البيئية ما هي إلا محاولة من الدول المتقدمة لفرض هيمنة جديدة على دول العالم الثالث من خلال تقييد حريتها التنموية. بحيث اعتبر أن تحديد نسبة الكربون للدول هو بمثابة استعمار جديد.[5]

ثالثا: الوعي البيئي و الفقر

توجد العديد من التعاريف التي قدمت للوعي البيئي، و نورد هنا البعض منها. فعرفه مؤتمر تبليسي للوعي البيئي كما يلي:"**مساعدة الفئات الاجتماعية و الأفراد على اكتساب و فهم الوعي بالبيئة و مشكلاتها ذات الصلة، و إيجاد حساسية خاصة بها". و** يعرف الوعي البيئي كذلك على أنه **:"ذلك المفهوم الذي يهتم بتزويد الأفراد بالمعارف البيئية الأساسية، و المهارات و الأحاسيس، و الاتجاهات**

(1) : Idem.

(2) : Stern Review : The economics of climate change, 2006, p 93. disponible sur : https// : www. Hm-treasury.gov.uk.

)3(:Ibid, p, p 79, 84.

(4): نقلا عن: زيد المال صافية، المرجع السابق، ص 60.

(5) : Agnés Michlot, A la recherche de la justice climatique perspectives à partir du principe de responsabilités communes mais différenciées, In, Christel Cournil, Catherine Colard-Fabregoule, Changements climatiques et défis du droit, Actes de la journée d'études du 24 mars 2009, université Paris Nord 13, Centre d'étude et recherches administratives et politiques CERAP, Editions Bruylant Bruxelles, 2010, p 203.

البيئية المرغوبة بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم من أجل الحياة الحاضرة و المستقبلية". و عرف كذلك بما يلي **:" إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة".**[1]

فمختلف التعاريف التي قدمت تهدف إلى جعل الفرد له الدور الأبرز في حماية البيئة، و يتحمل كامل مسؤولياته اتجاهها. و بذلك يقود بالمساهمة في عدم وقوع المشاكل البيئية بالأساس أو على الأقل يساهم في التقليل من مخاطرها. [2] و على الرغم من انتشار الإعلام البيئي و الثقافة البيئية فإن الملايين من الأفراد لا يزالون يجهلون بعض المسائل البيئية الشائكة، بل إن سلوكاتهم لا تساعد في حماية أنجع للبيئة نظرا لأوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

إن وجود أدلة علمية يقينية على تهديدات بيئية لا يعني بالضرورة معرفة و وعي الأفراد بوجودها. فالعديد من الإحصائيات دلت على أن معرفة الأخطار البيئية مرتبطة بالتنمية. فالتغير المناخي أبرز مثال على ذلك، فاستطلاع غالوب الذي يجري على 150 دولة حول العالم منذ عام 2007 دل على وجود نقص كبير من حيث المعرفة بهذه الظاهرة. فأكثر من ثلثي من سكان العالم لم يسمعوا بالتهديدات و الأسباب المؤدية للتغير المناخي.[3]

كما كشف ذات التقرير أن الوعي البيئي مرتبط ارتباط وثيق بالتنمية البشرية. فكلما ارتفعت التنمية البشرية ارتفع معها الوعي البيئي. ففي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة غالبية الأفراد لا يعلمون بالتغير المناخي،فمن مجموع النسبة المستطلعة نجد فقط 40%منها هي التي تدرك بمخاطر التغير المناخي. في حين وصلت النسبة إلى 52% في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و تسجل أعلى مستوى لها في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بنسبة تقارب 92%.[4]

إن نقص الوعي البيئي في الدول النامية يرجع كذلك إلى نقص المعلومات حول المخاطر البيئية، فهذه الدول نظرا لظروفها فهي لا تملك القدرات و الإمكانيات اللازمة لتوفير مثل هذه المعلومات. فمن خلالها يمكن تجنب آثار العديد من التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية، و بذلك تساهم في حماية زراعة و مصادر رزق الفقراء. فالبلدان المتقدمة تستثمر أموال أكبر بكثير من الدول النامية للحصول على المعلومات الإرصادية للمناخ. ففي فرنسا بلغت استثماراتها حوالي 388 مليون دولار، في حين وصلت في مالي إلى 2 مليون دولار فقط. فهناك علاقة بين المعلومات المتوفرة و التعرض لآثار التغير المناخي. فالفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي توصل إلى أن المعلومات المقدمة في إفريقيا حول هذه الظاهرة محدودة أو غير كافية، هذا ما يعرض هذه الشعوب للتعرض أكبر لمخاطر التغير المناخي كالجفاف، الأعاصير الحلزونية، نسبة هطول الأمطار.[5]

---

(1): نقلا عن: مهني وردة، تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2017، ص 179.

(2): نفس المرجع، ص 180.

(3): تقرير التنمية البشرية "الاستدامة و الإنصاف: مستقبل أفضل للجميع" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2011، ص 33. متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org

(4): نفس المرجع، ص 33.

(5): تقرير التنمية البشرية 2008/2007 "محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2008/2007، ص 163. متوفر على الموقع: http://hdr.undp.org

رابعا: علاقة التهديدات البيئية بتزايد الفقر

إن التهديدات البيئية و الكوارث الطبيعية تؤثر على مختلف سكان الأرض، و يزداد تأثيرها على الفقراء. فبجانب تأثير تخصيص الدول لميزانيات لمواجهة الأخطار البيئية على تنميتها ، فإن هذه التهديدات تؤثر بصفة كبيرة على الفقراء. و من هنا فإن دور الدول المتقدمة يبرز في منح المساعدات للدول النامية لمواجهة هذه التحديات. فالدول النامية بالرغم من أنها ليست المتسبب الرئيسي في التغير المناخي فإنه من المحتمل أن تكون هي أكبر المتضررين. فتناقص الأمطار سيؤثر على الزراعة و مختلف مصادر الرزق في هذه الدول.[1]

فأورد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2013 أنه في عام 2011 قتل أكثر من 20000 قتيل و خسائر قدرت بما يقارب 365 مليار دولار، و حوالي مليون شخص فقدوا منازلهم. و خسرت الدول الجزرية الصغيرة النامية خسائر قدرت ب 1% من ناتجها المحلي الإجمالي. و يشير ذات التقرير أن دليل التنمية البشرية سيخسر حوالي 12%من جراء التحديات البيئية في حدود عام 2050 في جنوب آسيا و جنوب الصحراء الإفريقية. و بحسب سيناريو الكوارث لطبيعية فإنه في حدود عام 2050 سيزداد أعداد الذين يعانون من فقر بسبب انخفاض الدخل ليصل إلى 3.1 مليار شخص. و سبب ذلك هو التدهور البيئي و الكوارث البيئية التي تحولان دون الخروج من الفقر للعديد من الأفراد.[2]

إن أهم سؤال يطرح حاليا كيف يمكن لمختلف المجتمعات التكيف مع هو أصبح أمر محتوم بالنسبة لهم، كيف يمكن أن تتم مواجهة مختلف التهديدات خاصة من طرف الفقراء الذين لا يملكون رزق يومهم. فرئيس الأساقفة الفخري لمدينة كيب تاون (ديزموند توتو) اقترح على قادة الدول الغنية أن يتم إدراج موضوع التكيف مع التغير المناخي ضمن الأجندة الدولية لمكافحة الفقر قبل أن يفوت الأوان.[3] فالفقراء لا يمكنهم أن يواجهوا لوحدهم ما ينتظرهم من آثار للتغير المناخي و هي المشكلة التي لم يتسببوا فيها. فقد عبر على ذلك بقوله:" و **الآن فلنتأمل ما يعنيه التكيف بالنسبة لأفقر الناس في العالم و هم حوالي 2.6 مليار من البشر يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا. كيف يتسنى لفلاحة يضرب الفقر حياتها في ملاوي أن تتكيف بينما حوادث الجفاف المتكرر مقترنة بقلة الأمطار تقوض إنتاجها؟ربما بالتقليل من من تناول الطعام في المنزل و هو غير كاف أصلا.أو بإخراج أطفالها من المدرسة. كيف يتسنى لشخص يعيش في أحد الأحياء الفقيرة ملتحفا بالأغطية البلاستيك و العلب الفارغة في حي من الأحياء الفقيرة في مانيلا أو بورت-أو-برينس أن يتكيف مع التهديد الذي تمثله الأعاصير الحلزونية العاتية. و كيف يفترض أن يتكيف البشر القاطنون في الدلتا الكبرى للغانغز و الميكونغ مع غرق منازلهم و أراضيهم؟". و أضاف قائلا:" إن التكيف أصبح كلمة تستخدم للتغطية على الظلم الاجتماعي على النطاق العالمي. فبينما ينعم مواطنو البلدان الغنية بالحماية من الأضرار و الخسائر. فإن الفقراء و المعرضين للمخاطر و الجوعى يعيشون الواقع المؤلم للتغير المناخي في حياتهم اليومية".**[4]

---

(1):تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص 99. متوفر على الموقع:
http://hdr.undp.org

(2): نفس المرجع، ص، ص 100، 101.

(3): تقرير التنمية البشرية محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم متغير، المرجع السابق، ص 156.

(4): نفس المرجع، ص 156.

خاتمة:

إن التهديدات البيئية التي تضع مستقبل الكرة الأرضية في خطر يستوجب تكاثف و تعاون مختلف الفواعل الدولية للتصدي لها. و من أجل ذلك فقد تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي انبثق منها العديد من الاتفاقيات الدولية التي عالجت مختلف المشاكل البيئية. و نظرا لارتباط حماية البيئية بمسألة التنمية في الدول، أصبحت الدول المتقدمة تتهرب من تحمل التكاليف المنبثقة من مختلف الإلتزامات البيئية. و في مقابل ذلك تتمسك الدول النامية بحقها في التنمية أولا للرفع من أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية. و من خلال ما تم التطرق إليه نصل إلى ما يلي:

-إن الدول النامية لها الحق في التمسك بالتنمية لمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها. فلا يمكن وضع قيود بيئية على تنمية دول تعاني من الفقر، و لم تكن هي المتسبب الرئيسي في المشاكل البيئية الحالية.

-يجب على كل الدول وضع مسألة حماية البيئية في مختلف سياساتها التنموية، و لا يمكن معالجة إحدى المسألتين على معزل من الأخرى و هو ما تم إقراره في مختلف المواثيق البيئية.

-إن الفقر الذي تعاني منه الدول النامية هو ناتج عن الاستعمار و من سيطرة الدول المتقدمة على مختلف موارد الكرة الأرضية و على اقتصاديات الدول النامية من خلال شركاتها. فالتقدم الذي حققته هذه الدول هو بمثابة إثراء غير مشروع على حساب الدول النامية. فمن غير المعقول مطالبته اليوم بتخفيض تنميتها لحماية البيئة التي لوثها الأغنياء، و حققوا من خلال هذا التلوث ثروة كبيرة.

-توجد علاقة وطيدة بين الفقر و حماية البيئة، فلا يمكن حماية البيئة في ظل انتشار الفقر بشكل واسع في الدول النامية. فالفقر يدفع الأفراد إلى الضغط أكثر على البيئة . فأول الخطوات من أجل حماية البيئة تقتضي العمل على مكافحة الفقر.

-لا يمكن الحديث عن الوعي البيئي و التوعية البيئية في طل انتشار الفقر. فكيف لنا أن نطالب أولئك الذين لا يملكون ما يأكلون بضرورة المحافظة على البيئة. فكيف نحدث الفقراء عن التغير المناخي و حماية البحار و المحيطات و هم جوعى.

-إن التهديدات البيئية في تزايد مستمر و يكون تأثيرها أكبر على الفقراء خاصة أن أغلب الفقراء يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق. فمن شأن التغيرات المناخية أن تحرم العديد من الفقراء من دخلهم اليومي، و كذلك ستزيد من أوضاعهم المتردية أصلا، بحيث يمكن أن تدفعهم إلى الهجرة ترك منازلهم نظرا للظروف المناخية القاسية. على هذا الأساس فينبغي على الدول المتقدمة أن تمنح إعانات و مساعدات لإعانة الدول الفقيرة على التكيف مع التهديدات البيئية.